

## التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة (1970-2004)

الدكتورة بتول مطر عبادي  
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة القادسية

### المقدمة:

عاش الاقتصاد العالمي بجميع أطرافه في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1970) عصراً تميز بدرجة عالية من النمو المزدهر، وكانت مجموعة البلدان المتقدمة من أقوى الأطراف الفاعلة لهذا النمو والمستفيدة منه، فخلال هذه المدة شهدت هذه البلدان انتعاشاً واضحاً في تراكم راس المال وارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي ودرجة عالية من الاستقرار الاقتصادي وضآلة واضحة في معدلات البطالة وتزايداً ملحوظاً في مستويات المعيشة ودرجة عالية من التحكم في الدورات الاقتصادية. هذا الازدهار بمجمله يعود إلى عوامل جوهرية تصنف على صعيدين داخلي وعالمي. وتمثلت العوامل الداخلية في زيادة معدلات الاستثمار والتقدم التكنولوجي، وتزايد الإنفاق العام. أما على الصعيد العالمي فقد توافرت للبلدان المتقدمة مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها الليآت بريتون وودز ونمو التجارة الدولية فضلاً عن احتفاظ تقسيم العمل الدولي بنمطه لصالح البلدان المتقدمة. وخلال تلك المدة ساد اعتقاد لدى الاقتصاديين لمدة طويلة بوجود تبادل تعويضي (Trade-Off) بين التضخم والبطالة، بمعنى إن الاقتصاد الرأسمالي يمكن أن يقنع بمعدل مرتفع نسبياً من البطالة في سبيل تحقيق استقرار الأسعار أو العكس، تحقيق معدل منخفض من البطالة مع قبول معدل مرتفع نسبياً من التضخم، هذا الوضع يشير إلى إن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

وهي مزيج من البطالة المرتفعة والتضخم المرتفع، وازاء تفاقم هذه المشكلة عكف علماء الاقتصاد على البحث والتقصي عن الأسباب التي أدت إليها فبرزت تيارات فكرية (1) عديدة طرحت آراء نظرية ومعالجات عملية لهذه الأزمة المركبة . ودراستنا هذه ستتطرق إلى أهم الآراء والمدارس الفكرية التي ظهرت مع انبثاق هذه الظاهرة وجاءت لتفسيرها مع توضيح مسار التضخم الركودي في ثلاثة بلدان متقدمة هي: فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا خلال المدة (1970-2004).

إلا إن هذا العصر ذا النمو المزدهر سرعان ما انتهى عند مشارف السبعينيات ليبدأ عصر جديد شديد الاضطراب والتوتر ويتسم بوجود أزمة اقتصادية مستمرة ، وبدأت تحدث في هذه البلدان تغيرات مهمة ومشكلات جديدة، إذ بدأت معدلات النمو الاقتصادي في التراجع وزاد عجز الموازنة والدين المحلي، وزادت معدلات البطالة والتضخم في آن واحد، وعم بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة ركوداً اقتصادياً مصحوباً بارتفاع معدلات التضخم أطلق على هذه الظاهرة بالتضخم الركودي (Stagflation)،

**مشكلة الدراسة:**

رغم التطورات الاقتصادية التي حققتها البلدان المتقدمة إلا إنها ما زالت تعاني من مشكلة التضخم الركودي، وتعاني من آثارها السلبية على مجمل النشاط الاقتصادي.

**هدف البحث:**

في البحث محاولة مبسطة لتوضيح وجهات النظر حول ظاهرة التضخم الركودي وتشخيص الأسباب الكامنة وراء انبثاقها وتطورها

**فرضية البحث:**

يعد انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الاستخدام من بين الأسباب التي أدت إلى تعميق مشكلة التضخم الركودي.

**حدود البحث**

اعتمدت الدراسة على المعطيات الإحصائية اللازمة لدراسة مشكلة التضخم الركودي للمدة ( 1970-2004 ) لثلاث بلدان أوربية هي فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا باعتبارها من بين البلدان الأكثر وضوحاً في تفسير هذه الظاهرة.

ولكي تحقق الدراسة هدفها قسمت على

**النحو التالي:****المبحث الأول : التنظير الاقتصادي**

حول ظاهرة التضخم الركودي.

**المبحث الثاني: مسار التضخم الركودي**

في بلدان الدراسة.

**المبحث الثالث : النمو الاقتصادي**

والتضخم الركودي في بلدان الدراسة.

**المبحث الأول****التنظير الاقتصادي حول تفسير ظاهرة التضخم الركودي**

دار جدل فكري حول مشكلة التضخم

الركودي بين الكينزية والتيارات الجديدة التي

أفرزتها أزمة الرأسمالية، وهذه التيارات يمكن

تصنيفها إلى أربعة مدارس فكرية هي:

1- مدرسة شيكاغو (النقوديون).

2- مدرسة اقتصاديات جانب العرض.

3- مدرسة التوقعات الرشيدة.

4- المدرسة المؤسسية.

وقبل الدخول في آراء هذه المدارس

الفكرية لابد أن نشير إلى إن كينز استند في تحليله

للتضخم على التقلبات التي تحدث في الطلب

الكلبي من ناحية وبين العرض الكلبي من ناحية

أخرى، وقد استعان بفكرتي المضاعف

(Multiplier) والمعجل (Accelerator) في

شرح الآليات التي يظهر بها التضخم في

الاقتصاد، ويرى كينز انه ليس من الضروري (بعد

وصول الاقتصاد إلى التوظيف الكامل) إن يحدث

ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فقد يصاحب

الزيادة في كمية النقود زيادة مناظرة في الميل

الحدي للدخار (Margenal Propensity of

Saving) دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة في حجم

الطلب، وينخفض في الوقت نفسه معدل الكفاية

الحدية لرأس المال وبالتالي ينقص الميل للاستثمار

ويحدث اختلال بين الادخار والاستثمار وتظهر

مشاكل البطالة والركود<sup>(2)</sup>. وهكذا اثبت كينز

إمكانية تعرض النظام الرأسمالي للركود والتضخم،

ولإنقاذ الاقتصاد من تلك الأزمات نادى كينز

بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

الأجل الطويل بدون خفض دائم في معدل البطالة

وفي رأي النقديون إن الدواء الشافي لازمة التضخم الركودي لا يتمثل في التأثير على الطلب الكلي بل في التأثير على العرض الكلي من خلال زيادة الإنتاج وهذا يتطلب تشجيع الرأسماليين للقيام بالتراكمات الرأسمالية وفي هذا الصدد يطالب النقديون بتقليل الضرائب المفروضة على الدخل والثروة وتقليل الإجراءات البيروقراطية من جانب الإدارة الحكومية<sup>(4)</sup>.

## 2- مدرسة اقتصاديات جانب العرض

يتفق أنصار هذه المدرسة في تفسير مشكلة التضخم الركودي مع النقديين فيما ذهبوا إليه من إن التضخم ما هو إلا إفراط في عرض النقود بصورة لا تتناسب مع النمو الاقتصادي ويشيرون إلى فكرة جديدة مفادها إن الضرائب المرتفعة يمكن إن تعد سبباً جوهرياً من أسباب التضخم وينظرون إلى الضرائب على إنها تكاليف عندما ترتفع أو تتناقص الأرباح والإيرادات الحدية ويهبط الإنتاج لكن الطلب يستمر فترتفع الأسعار للسلع المتبقية<sup>(5)</sup>. إذن يؤكد هؤلاء على أهمية زيادة الإنتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الكلي<sup>(6)</sup> وبذلك فإن العلاقة بين البطالة والتضخم تكون مباشرة وبنفس الاتجاه، أي لا توجد مقايضة بينهما لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل.

## 3- مدرسة التوقعات الرشيدة

تفترض نظرية التوقعات إن الأفراد يسعون للاستفادة أفضل ما يمكن مما يتوفر لديهم من معلومات اقتصادية في بناء توقعاتهم وبالتالي فإنهم يتجنبون عادةً تكرار الأخطاء التي وقعوا بها عند بناء تلك التوقعات<sup>(7)</sup>. وقد فسرت هذه المدرسة

وأصبحت التوصيات الكينزية أهم ما يميز طابع السياسات المالية والنقدية في البلدان المتقدمة خلال النصف الثاني من الأربعينيات وحتى نهاية عقد الستينيات . إلا إن ما وقعت به هذه الاقتصادات منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي من انهيار العلاقة الكينزية بين معدل التضخم ومعدل البطالة قد هيأ الجو لرواج مدارس فكرية تناولها بشكل سريع وعلى النحو الآتي:

## 1- مدرسة شيكاغو (النقوديون)

التضخم حسب اعتقاد هذه المدرسة هو ظاهرة نقدية بحتة دائماً وفي كل مكان. وهو يعبر عن الإخلال بين عرض النقود وبين الطلب عليها وبما إن الطلب على النقود مستقر نسبياً، فإن ظاهرة الإفراط في عرض النقود من جراء أخطاء السلطات النقدية على نحو يزيد عما يريد الأفراد الاحتفاظ به هي المسؤولة عن ظاهرة التضخم. ويعتقد النقديون إن شكل دالة العرض الكلي يكاد أن يأخذ شكل الخط الراسي المستقيم دلالة على عدم مرونة العرض الكلي إزاء التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، لذا فإن السياسات النقدية والمالية التوسعية لا تلبث أن تجر ورائها تضخماً ملموساً دون أن يكون لها تأثير ملموس على زيادة العرض الكلي الحقيقي في الاقتصاد، ويرى أنصار هذه المدرسة إن عمل الاقتصاد عند مستوى الاستخدام التام في الأجل الطويل لا يعني انعدام البطالة<sup>(3)</sup>، إذ إن في كل مجتمع معدل توازني للبطالة يقابله تضخم مستقر لا يستطيع العمل دونه، وبالرغم من إن السياسة النقدية التوسعية يمكنه أن تخفض معدل البطالة عن المستوى الطبيعي في الأجل القصير إلا إن مثل هذه السياسة سوف تؤدي إلى التضخم في

والقطاع الثاني هو قطاع تنافس القلة (Oligopoly) الذي يسود في قطاع الصناعات التحويلية. الذي يتألف من عدد صغير من الشركات الإنتاجية الضخمة التي تستطيع بما لها من تأثير على جانب العرض، أن تتحكم في تحديد السعر إذ إن لهذه الشركات الضخمة استراتيجية سعوية خاصة بها، تعمل على رفع الأسعار بالرغم من النمو الذي يحدث في إنتاجية العمل. أما القوة الثانية التي أولاها غالبريث أهمية خاصة في تفسير مشكلة التضخم الركودي فهي قوة النقابات التي ينجم عنها ما يسمى بالحركة التراكمية للأجور والأسعار. فعندما ترتفع الأسعار وتنخفض الأجور الحقيقية فإن العمال من خلال قوة النقابات يستطيعون فرض زيادات في الأجور لتعويض هذا الانخفاض لكن المؤسسات الاحتكارية تكون في وضع يمكنها من نقل عبء هذه الزيادة في الأجور إلى الأسعار مرة أخرى، وهكذا نخلص إلى القول بان مشكلة التضخم في رأي غالبريث هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز طبيعة المجتمع الرأسمالي الصناعي وما ينشأ بينها من صراعات.

#### المبحث الثاني

واقع التضخم الركودي في بلدان الدراسة أولاً: أسباب انبثاق ظاهرة التضخم الركودي فسر الانقلاب في طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم منذ السبعينيات من قبل الكثير من الاقتصاديين على انه نتيجة لصدمات اقتصادية أصابت العرض الكلي من ناحية والسياسة التوسعية في جانب الطلب من ناحية أخرى (11)، وهذه الصدمات نشأت عن أسباب (12) من أهمها:

مشكلة التضخم الركودي بواسطة المفاجآت السعوية (انحراف السعر الواقعي عن المتوقع) والتي تحدث أما بسبب مفاجآت السياسة أو بصدمات العرض والطلب (8)، ومفاجأة السياسة هي صدمة طلب ناجمة عن السياسة النقدية والمالية المرتقبة، أما صدمات الطلب والعرض فهي تحولات غير مرتقبة في الطلب والعرض الكليين. وتفسر هذه المدرسة التضخم على انه ينشأ نتيجة لاختلاف خطط الاستثمار عن خطط الادخار فلو زاد الاستثمار المتوقع (Ex-ante) عن الادخار المتحقق فإن ذلك يعني إن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي. ولهذا تميل الأسعار نحو الارتفاع. والتضخم في هذه الحالة يعبر عن نفسه في شكل فجوة أو فائض طلب (Excess Demand) أو خطط شراء لم تتحقق في أسواق السلع وفي أسواق عوامل الإنتاج، ويؤكد أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة إن مستوى الأسعار المتحقق في فترة ما يتأثر بالتوقعات السعوية لكل من المنتجين والمستهلكين وان هذه التوقعات تكون سلبية وغير باعثة على الاضطراب إذا كانت مبنية على معلومات صحيحة (9).

#### 4- المدرسة المؤسسية

تستند هذه المدرسة إلى أفكار جون كنت غالبريث باعتباره خير ممثل لهذه المدرسة، الذي يعطي أهمية خاصة لقوتين أو مؤسستين يعتبرهما مسؤولتين مسؤولية كبيرة في إحداث التضخم وهما: قوة الاحتكارات وقوة النقابات العمالية (10) وفيما يتعلق بالقوة الأولى يرى غالبريث ضرورة التفرقة بين قطاعين الأول قطاع المنتجين (مثل القطاع الزراعي) الذي تتوفر في داخله إلى حد لا بأس به شروط المنافسة الكاملة وفي هذا القطاع لا يستطيع منتج فرد أن يؤثر في الأسعار

بدأت الصدمة النفطية الثانية إذ ارتفع سعر النفط خلال الربع الأول من عام 1981 بنسبة 20% في إيطاليا و18% في المملكة المتحدة<sup>(15)</sup>.

2- انتهاء عصر ثبات أسعار الصرف وتحلل نظام النقد الدولي بعد أن تخلت الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في عام 1971 مما شكل عنصر اضطراب شديد في المعاملات الاقتصادية الدولية.

3- ارتفاع أسعار الغذاء بدءاً من أواخر عام 1972 لما واجهته السوق العالمية من نقص في المحاصيل الزراعية خصوصاً محاصيل الحبوب لسوء الأحوال الجوية في أجزاء عديدة من العالم، الأمر الذي تسبب في انخفاض العرض من السلع الغذائية.

4- ارتفاع أسعار الفائدة (الجدول 1) مع بداية عقد الثمانينات مما يعني حدوث زيادة كبيرة في تكلفة التراكم الرأسمالي ذلك قاد إلى انخفاض معدل التراكم الرأسمالي، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار النهائية للسلع والخدمات وهذا ينعكس على الطلب والاستثمار والاستخدام وعموم الفعاليات الاقتصادية وما لذلك من اثر على ظاهرة التضخم الركودي.

1- قرار مجموعة أوبك برفع أسعار النفط وذلك من خلال صدمتين سعريتين في عامي 1973-1974 وعامي 1979-1980<sup>(13)</sup>. وهذا القرار كان له ثلاثة نتائج على اقتصادات الدول المتقدمة، أولها: تسارع ارتفاع المستوى العام للأسعار اعتباراً من 1974، وثانيهما: اختلال ميزان الحساب الجاري بسبب تراجع مبادلاتها مع الخارج لارتفاع أسعار الاستيرادات من البلدان خارج المجموعة الأوربية نتيجة لانخفاض أسعار العملات الأوربية إزاء الدولار الأمريكي وعلى سبيل المثال حدث ذلك عند تخفيض قيمة الليرة الإيطالية والباون الإسترليني في عام 1974 والفرنك الفرنسي بعد عام 1980 (انظر الجدول 1)، أما ثالث هذه النتائج فتمثل بركود النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الدخل الحقيقي الناجم عن تدني قيمة الإنتاج الصناعي، إذ سجل هذا الأخير معدلات نمو سالبة وصلت إلى (15.4%) و(13%) و(10%) في كل من فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة على التوالي. مما ساهم في تحول منحني العرض الكلي نحو الأعلى وإلى اليسار.

الأمر الذي يعني ضمناً انخفاض الناتج

القومي الحقيقي<sup>(14)</sup>. ومع حلول عام 1979

الجدول (1):- معدلات الفائدة وأسعار الصرف في فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا للمدة (1970-2004)

السنوات	معدلات الفائدة طويلة الأجل			معدلات الفائدة قصيرة الأجل			أسعار الصرف لكل دولار أمريكي		
	فرنسا	المملكة المتحدة	إيطاليا	فرنسا	المملكة المتحدة	إيطاليا	الفرنك الفرنسي	الباون الإسترليني	الليرة الإيطالية
1970	-	-	-	-	-	-	5.6	-	625
1971	7.7	8.9	8.3	6	1.4	5.8	5.5	-	619.9
1972	7.4	8.9	7.5	5	3.5	5.2	5.0	-	583.2
1973	8.3	10.7	7.4	9	1.9	6.9	4.5	-	583.0
1974	10.5	14.7	9.9	13	4.6	14.6	4.81	0.43	650.3
1975	9.5	14.4	11.5	8	6.1	10.7	4.29	0.41	652.8
1976	9.2	14.4	13.1	8.6	5.5	15.7	4.78	0.55	832.3
1977	9.6	12.7	14.6	9.1	2.2	14.1	4.91	0.57	882.4
1978	9	12.5	13.7	8	4.3	11.5	4.51	0.57	848.7
1979	9.5	13	14.1	9.1	6	11.9	4.25	0.47	830.9

856.4	0.43	4.23	17.2	15.6	12	16.1	13.8	13	1980
1136.8	0.49	5.44	19.6	13.1	15.3	20.6	14.7	15.8	1981
1352.5	0.57	6.57	20.2	11.4	15	20.9	12.9	15.7	1982
1518.8	0.66	7.62	18.5	9.1	12.5	18	10.8	13.6	1983
1757	0.75	8.74	17.3	7.6	11.8	15	10.7	12.5	1984
1909.4	0.77	8.99	15.3	10.8	10	13	10.6	10.9	1985
1490.8	0.68	6.93	13.4	10.7	7.7	10.5	9.9	8.4	1986
1296.1	0.61	9.01	11.5	9.7	8	9.7	9.5	9.4	1987
1301.6	0.56	5.96	11.2	10.3	7.9	12	9.4	9.1	1988
1372.1	0.61	6.38	12.7	13.9	9.3	13.3	9.6	8.8	1989
1198.1	0.57	5.45	12.38	14.73	9.85	13.2	11.08	9.96	1990
1240.6	0.57	5.64	12.21	11.58	9.49	13.1	9.92	9.05	1991
1232.4	0.57	5.29	14.02	9.37	10.35	13.3	9.12	8.6	1992
1573.5	0.67	5.66	10.2	5.91	8.75	11.2	7.87	6.91	1993
1612.4	0.65	5.55	8.51	4.88	5.69	10.5	8.05	7.35	1994
1628.9	0.63	4.99	10.46	6.08	6.35	12.2	8.26	7.59	1995
1542.9	0.64	5.12	8.82	5.96	3.73	9.4	8.10	6.39	1996
1703.1	0.61	5.84	6.88	6.61	3.5	6.9	7.09	5.6	1997
1736.0	0.60	5.90	-	7.21	-	4.9	5.45	4.6	1998
1817	0.60	6.16	-	5.2	-	4.7	4.7	4.6	1999
1535	0.62	4.88	-	5.77	-	5.6	4.68	5.4	2000
1555.28	0.61	4.92	-	5.08	-	5.2	4.78	4.9	2001
1584.45	0.62	5.00	-	-	-	5.0	4.9	4.9	2002
1662.75	0.60	5.24	-	-	-	4.3	4.5	4.1	2003
1690.39	0.62	5.32	-	-	-	4.3	4.9	4.1	2004

Source

(-) تعني غير متوفر

-IMF,IFS, different issues.

-OECD, Economic Outlook 80 database.

6-تزايد الميل نحو الإنفاق العام مما يدل على تنامي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الأمر الذي اثر في تناقص معدلات الأرباح. وبهذا الصدد يشير دينسون إلى إن عملية تدخل الدولة في تنظيم السياسات الاقتصادية يؤثر على الأرباح بطريقتين، فهو من ناحية يزيد متوسط التكاليف، كما وان السياسات النقدية التوسعية تسبب حدوث التضخم من ناحية أخرى<sup>(16)</sup>

7-الارتفاع الحاد في أسعار المواد الأولية خلال عقد السبعينيات.

ثانياً: مسار التضخم الركودي في بلدان الدراسة

5-أسباب تتعلق بهيكل سوق العمل أدت إلى ارتفاع كل من البطالة والأجور(ومن ثم الأسعار)في آن واحد، إذ عكس المنظمين ارتفاع تكاليف الإنتاج على أسعار المنتجات لأجل حماية أرباحهم وهذا ما عزز التضخم خلال ركود 1974-1975 فضلاً عن تدني إنتاجية العمل في هذه البلدان عام 1981 بنسبة 0.22% بعد أن كانت تنمو بنسبة 2.46% في عام 1973 نتيجة لعدة عوامل من أهمها الانخفاض في حصة العامل من راس المال وتناقص أنشطة البحث والتطوير وتخفيض الاستثمارات وإجراءات حفظ الطاقة.

1981 فيما سجل معدلات مرتفعة في كل من المملكة المتحدة وإيطاليا لكنها اقل من سابقتها فقد كانت 21.7% و 25.6% في كلا البلدين بسبب انخفاض معدلات التضخم.

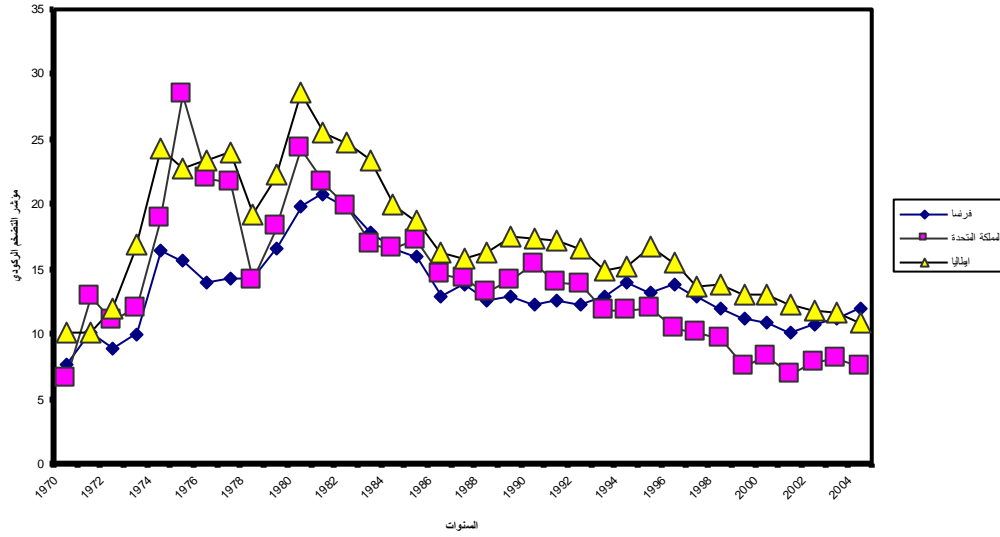
وسجل التضخم الركودي في جميع بلدان الدراسة تراجعاً تدريجياً ملحوظاً منذ عام 1982 وحتى نهاية السلسلة الزمنية، ويعود ذلك في جزء منه إلى التباطؤ الحاد في معدلات التضخم الذي يعود إلى تطبيق سياسات اقتصادية جديدة للسيطرة على الأزمات الاقتصادية وإبطال مفعول التوقعات التضخمية مما يدل على إن سياسات الاستقرار حصلت على ثمارها مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة ولو بنسب معتدلة وانخفاضها في بعض السنوات بعد انتعاش اقتصادات البلدان المتقدمة نتيجة انخفاض أسعار النفط بنسبة 40% تقريباً بين الربع الأول من عام 1985 (28.4 دولار في المتوسط للبرميل) و 1987 (18.1 دولار في المتوسط للبرميل) الأمر الذي تزامن مع انخفاض سعر صرف الدولار بنسبة 45% تقريباً بين عامي 1985 و 1987<sup>(18)</sup>، إذ انخفض التضخم الركودي من 19.9% إلى 17.9% في فرنسا ومن 19.9% إلى 17% في المملكة المتحدة ومن 24.9% إلى 23.4% في إيطاليا واستمر هذا التباطؤ إلى أن وصل إلى 10.1% في عام 2001 في فرنسا وعاود ارتفاعه بنسبة ضئيلة جداً تصل إلى 12% عام 2004 أما في المملكة المتحدة وإيطاليا فقد استمرت معدلاته ما بين الارتفاع والانخفاض البسيط حتى استقر عند أدنى مستوياته 7.6% و 10.9% عام 2004 لكلا البلدين على التوالي على الرغم من ارتفاع أسعار النفط في عام 2004<sup>(19)</sup>، والشكل (1) يوضح

تشير البيانات الواردة في الجدول (2) إلى واقع مؤشر التضخم الكودي في بلدان الدراسة ومنها يتضح إن لا وجود للتضخم الركودي خلال المدة (1970-1973) في كل من فرنسا والمملكة المتحدة، وبدأ بالظهور في عام 1974 إذ سجل معدل 16.5% و 18.9% في كلا البلدين على التوالي. وسار التضخم الركودي بمعدلات مستقرة نسبياً حتى عام 1979 إذ تراوح ما بين (14%-16.7%) في فرنسا، فيما ارتفع إلى 28.5% في عام 1975 في المملكة المتحدة وتعد هذه أعلى نسبة سجلت خلال مدة الدراسة نتيجة لارتفاع معدلات البطالة إلى 14.3% بعد أن كانت فقط 2.9% عام 1974، ثم بدأ بالانخفاض حتى وصل إلى 14.2% عام 1978، وبعدها عاد إلى مستواه الذي كان عليه تقريباً في عام 1974.

أما في إيطاليا فقد بدأت مشكلة التضخم الركودي تظهر في عام 1973 إذ كان 17% ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم بمستويات أكثر من معدلات البطالة وكانت اشد وطأة في عام 1974 عندما وصل هذا المؤشر إلى 24.4% بعدها حقق انخفاضاً طفيفاً حينما سجل 22.4% عام 1979 وفي عام 1980 ارتفع مؤشر التضخم الركودي في كل من فرنسا وإيطاليا ووصل إلى 19.9% و 28.7% على التوالي. أما في المملكة المتحدة فقد كان 24.4%، بسبب تزايد معدلات البطالة والتضخم في كل من فرنسا والمملكة ومعدلات التضخم في إيطاليا لارتفاع أسعار النفط مرة أخرى نتيجة لنقص الإنتاج بسبب الحرب العراقية الإيرانية<sup>(17)</sup>، بعدها وصل التضخم الركودي إلى أعلى معدل له في فرنسا إذ بلغ 20.8% عام

مسار التضخم الركودي للمدة 2004-1970  
في الثلاث بلدان المختارة.

الشكل (1):- مؤشر التضخم الركودي في فرنسا والمملكة المتحدة وايطاليا للمدة (2004-1970)



المصدر: اعد الشكل استناداً إلى بيانات جدول (2)

الجدول (2):- معدلات التضخم والبطالة ومؤشر التضخم الركودي في فرنسا والمملكة المتحدة وايطاليا للمدة (2004-1970)

مؤشر التضخم الركودي			معدلات البطالة			معدلات التضخم			السنوات
ايطاليا	المملكة المتحدة	فرنسا	ايطاليا	المملكة المتحدة	فرنسا	ايطاليا	المملكة المتحدة	فرنسا	
10.2	6.7	7.7	5.3	3	2.5	4.9	6.4	5.2	1970
10.1	13	10.2	5.3	3.6	2.7	4.8	9.4	5.5	1971
12.1	11.1	9	6.3	4	2.8	5.8	7.1	6.2	1972
17	12.1	10	6.2	3	2.7	10.8	9.1	7.3	1973
24.4	18.9	16.5	5.3	2.9	2.8	19.1	16	13.7	1974
22.8	28.5	15.8	5.8	14.3	4	17	14.2	11.8	1975
23.4	22.1	14	6.6	5.6	4.4	16.8	16.5	9.6	1976
24	21.8	14.3	7	6	4.9	17	15.8	9.4	1977
19.2	14.2	14.3	7.1	5.9	5.2	12.1	8.3	9.1	1978
22.4	18.4	16.7	7.6	5	5.9	14.8	13.4	10.8	1979
28.7	24.4	19.9	7.5	6.4	6.3	21.2	18	13.6	1980
25.6	21.7	20.8	7.8	9.8	7.4	17.8	11.9	13.4	1981
24.9	19.9	19.9	8.4	11.3	8.1	16.5	8.6	11.8	1982
23.4	17	17.9	8.8	12.4	8.3	14.6	4.6	9.6	1983
20.1	16.7	16.7	9.3	11.7	9.3	10.8	5	7.4	1984
18.8	17.3	16	9.6	11.2	10.2	9.2	6.1	5.8	1985

16.4	14.6	12.9	10.5	11.2	10.4	5.9	3.4	2.5	1986
15.9	14.3	13.8	11.2	10.2	10.5	4.7	4.1	3.3	1987
16.4	13.2	12.7	11.3	8.3	10	5.1	4.9	2.7	1988
17.6	14.2	13	11.4	6.4	9.5	6.2	7.8	3.5	1989
17.5	15.4	12.3	11	5.9	8.9	6.5	9.5	3.4	1990
17.2	14	12.6	10.9	8.1	9.4	6.3	5.9	3.2	1991
16.7	13.9	12.4	11.6	10.2	10	5.1	3.7	2.4	1992
14.9	11.9	12.9	10.4	10.3	10.8	4.5	1.6	2.1	1993
15.3	11.9	14	11.3	9.4	12.3	4	2.5	1.7	1994
16.8	12.1	13.2	11.6	8.7	11.4	5.2	3.4	1.8	1995
15.6	10.5	13.9	11.6	8.1	11.9	4	2.4	2	1996
13.7	10.2	13	11.7	7.1	11.8	2	3.1	1.2	1997
13.8	9.7	12.1	11.8	6.3	11.4	2	3.4	0.7	1998
13.1	7.6	11.2	11.4	6	10.7	1.7	1.6	0.5	1999
13.1	8.4	11	10.6	5.5	9.3	2.5	2.9	1.7	2000
12.3	6.9	10.1	9.5	5.1	8.5	2.8	1.8	1.6	2001
11.9	7.8	10.8	9	5.2	8.8	2.9	2.6	2	2002
11.7	8.1	11.2	9	5.2	9.5	2.7	2.9	1.7	2003
10.9	7.6	12	9	5.2	9.7	1.9	2.4	2.3	2004

• لقياس هذه الظاهرة يتم جمع معدلي البطالة والتضخم إي إن: معدل التضخم الركودي = معدل البطالة + معدل التضخم، للمزيد ينظر :  
 د. عبد القادر محمد عبدالقادر عطية، د. رمضان محمد احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 267 .  
 Source:-IMF,IFS,Yearbook,2002  
 -IMF,Economic outlook,2003

### المبحث الثالث النمو الاقتصادي والتضخم الركودي

الجدول (3):-معدلات النمو الاقتصادي في فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا للمدة (1970-2004)

السنوات	فرن سا	المملكة المتحدة	إيطاليا
1970	5.7	1.8	5.3
1971	4.8	1.4	1.6
1972	4.4	3	2.7
1973	5.4	5.9	7.1
1974	3.1	1.5-	5.4
1975	0.3-	1.9-	2.7-
1976	4.2	2	6.6
1977	3.2	2.8	3.4
1978	3.4	3.4	3.7
1979	3.2	3	6
1980	1.6	2.9-	4.2
1981	1.2	1.3-	1
1982	2.5	2.2	0.3
1983	0.7	3.3	1.1
1984	1.3	2.8	3
1985	1.9	3.5	2.6

2.5	3.1	2.3	1986
3	3.8	1.9	1987
3.9	4.5	3.5	1988
3.4	2.4	3.3	1989
3.4	0.8	2.5	1990
3.2	1.5-	0.8	1991
3.5	0.2	1.2	1992
3	2.5	0.2	1993
3	4.7	1.3	1994
2.9	2.9	1.8	1995
1.1	2.6	1.1	1996
2	3.4	1.9	1997
1.8	2.9	3.6	1998
1.7	2.4	3.2	1999
3.1	3.1	4.2	2000
1.8	2.1	2.1	2001
0.4	1.9	1.2	2002
0.4	1.7	0.5	2003
1.7	2.4	2	2004

**Source:**

-IMF,IFS,Yearbook,2002

-IMF,Economic outlook,2003

**الجدول (4):-معدلات نمو الاستخدام في فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا للمدة (1970-2004)**

السنوات	فرن سا	المملكة المتحدة	إيطاليا
1970	1.5	0.4-	0.2
1971	0.5	0.9-	1
1972	0.6	0.1-	0.5
1973	1.4	2.3	1.5
1974	0.9	0.3	1.9
1975	0.9-	0.4-	3.7-
1976	0.8	0.8-	0.7
1977	0.8	0.1	0.5
1978	0.4	0.6	0.7
1979	0.1	1.5	1
1980	0.1	0.3-	0.8
1981	0.6-	3.9-	0
1982	0.2	1.8-	0.6
1983	0.4-	1.2-	0.6
1984	0.9-	2.6	0.4
1985	0.3-	1.2	0.9
1986	0.1	0.1	0.8

0.6	2.1	0.2	1987
1.4	3.2	0.6	1988
1	1.8	1.2	1989
-	0.9	-	1990
-	2	0.2	1991
-	2.2-	0.6-	1992
-	1.2-	1.1-	1993
-	0.8	1.1	1994
0.6-	1.1	0.9	1995
0.5	0.9	0.4	1996
0.4	1.7	0.4	1997
1.1	0.9	1.5	1998
1.3	1.3	2	1999
1.9	1.1	2.6	2000
2.1	0.8	1.8	2001
1.5	0.7	0.7	2002
0.4	0.6	-	2003
0.6	0.5	0.4	2004

(-) تعني غير متوفر//المصدر: احتسبت استناداً إلى البيانات الواردة في المصادر الآتية :-

-IMF, Economic outlook,2003 / IMF,IFS,Yearbook,2002

عام 1980 تباطأت معدلات النمو حتى وصلت إلى 1.6% و -2.9% و 4.2% في كل من فرنسا والمملكة وإيطاليا بعد أن كانت 3.2% و 3% و 6% على التوالي على اثر صدمة أسعار النفط الثانية في عام 1979، وتزايد الأثر الانكماشى والعمل بالسياسات الاقتصادية الموجهة لتثبيت الاستقرار<sup>(20)</sup> وخصوصاً التقييدية منها لمنع حدوث لولب تضخمي جديد. كما إن معدلات الاستخدام قد تباطأت بشكل حاد بعد عام 1975 (الجدول 4) وخصوصاً في إيطاليا إذ وصل إلى -3.7% وامتدت آثار هذا التناقص إلى ما بعد أزمة الركود التضخمي بعد عام 1980، إذ حقق معدل نمو الاستخدام نسباً سالبة تراوحت بين -3.9% في المملكة المتحدة والصر في إيطاليا واستمر هذا الانخفاض في معدلات نمو الاستخدام للسنوات اللاحقة لعام 1985 وان كانت منخفضة إلا إنها

يعزى التضخم الركودي في البلدان المختارة ومنذ بدايته في عام 1973، في جزء كبير منه إلى تباطؤ كل من معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الاستخدام نتيجة لانخفاض معدلات نمو الاستثمار الناجم عن تآكل هوامش الربح، وتبين بيانات الجدولين (3) و(4) تباطؤ معدلات النمو منذ انبثاق التضخم الركودي بعد عام 1973 إذ كانت 3.1% في فرنسا و -1.5% في المملكة المتحدة و 5.4% في إيطاليا وكان الركود أكثر قسوة في عام 1975، إذ وصلت اقتصادات هذه البلدان الثلاث إلى أوطأ نقطة في معدلات توظيف الموارد الاقتصادية غير المستغلة الذي يعود في جزء منه إلى تبني هذه البلدان لإجراءات انكماشية. ومع إن معدلات النمو الاقتصادي قد نمت بمعدلات منخفضة إلا إنها كانت موجبة بعد عام 1975 واستمر الحال على ما هو عليه حتى عام 1979 بعدها وتحديداً في

منخفضة مقارنة للمعدلات الطبيعية للبطالة بدءاً من عام 2000 .  
أما في إيطاليا، فقد كان النصف الثاني من عقد الثمانينيات يحمل بين طياته معدلات مرتفعة للبطالة وصلت إلى 10.5% عام 1986 وواصلت الارتفاع بمعدلات معتدلة حتى عام 2000 إذ كانت 10.6% ثم انخفضت إلى 9% عام 2004

#### الاستنتاجات

- 1- اختلفت المدارس الفكرية في تفسير مشكلة التضخم الركودي، إذ يشير النقديون إلى إن التضخم مسألة نقدية بحتة فيما تقترب مدرسة اقتصاديات جانب العرض في تفسيرها للمشكلة إلى السياسات المالية (تخفيض الضرائب) أما مدرسة التوقعات الرشيدة فإنها تركز على مسألة عدم توفر معلومات كافية لمتخذي القرار يجعل من الصعب اتخاذ القرارات السليمة لحجم المعروض مما يؤثر في الأسعار، فيما قدمت المدرسة المؤسسية سببين للتضخم وهما الاحتكارات والنقابات العمالية إذ يحاول كل طرف زيادة مكاسبه مما يؤدي إلى حلقة متصلة للأسباب.
- 2- لعبت أول صدمة نفطية دوراً كبيراً في انطلاق مشكلة التضخم الركودي.
- 3- إن انتشار البطالة في معظم البلدان المتقدمة الكبرى بدءاً من عام 1973 هو بما لا يقبل الشك مرتبط بالأزمات الاقتصادية التي كانت تعصف باقتصاديات تلك البلدان.
- 4- أسهمت معدلات النمو الاقتصادي والاستخدام المنخفضة في تزايد معدلات البطالة ومن ثم تفاقم مشكلة التضخم الركودي إلى جانب أسباب أخرى.

موجبة، ثم امتدت آثار هذا الانخفاض في نمو الاستخدام وبمعدلات سالبة ومتفاوتة تتراوح ما بين أدنى معدل لها - 2.2% في المملكة المتحدة عام 1992. وأعلى معدل 3.2% في المملكة المتحدة أيضاً عام 1988 هذه الفترات المتلاحقة من الركود وانخفاض معدلات نمو الاستخدام تسببت في تزايد معدلات البطالة بشكل مخيف لم يسبق له مثيل الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة التضخم الركودي.

فبالنسبة لفرنسا وصلت معدلات البطالة بعد عام 1979<sup>(21)</sup> إلى أعلى مستوياتها 12.3% عام 1994 لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية عموماً لأتباعها سياسات اقتصادية حذرة على مستوى الاقتصاد الكلي بهدف إطالة فترة النمو الاقتصادي وخلق بيئة اقتصادية مؤاتية من خلال إتباع سياسات نقدية صارمة للتحكم في التضخم والسيطرة على العجز المالي حتى لا تعود مجدداً إلى حالة الركود الذي شهدته في مطلع التسعينيات<sup>(22)</sup>.

ومع إن معدلات البطالة حققت معدلات أوطأ في منتصف عقد التسعينيات إلا إنها لم تعد إلى معدلاتها المسجلة في فترة ما قبل صدمة أسعار النفط الثانية.

وفي المملكة كا ن 14.3% أعلى معدل بطالة تحقق مع بداية التضخم الركودي وتحديداً في عام 1975 ، بعدها بدأ بالهبوط الحاد إلا انه عاود الارتفاع بعد عام 1980 وبمعدلات مرتفعة ثم بدأ بالانخفاض التدريجي في عام 1987 حتى وصل إلى 5.9% في عام 1990 وواصل الارتفاع استجابة للتطورات الاقتصادية والسياسية على اثر حرب الخليج الثانية إلى أن وصل إلى معدلات

(11) جوار تين ي، جيمس، استروب، ريتشارد، الاقتصاد الكلي، ترجمة: د. عبد الفتاح عبد الرحمن، د. عبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، 1988، ص 401-403.  
(12) للمزيد ينظر:

د. الراوي، علي، التضخم الركودي في النظام الرأسمالي، مجلة النفط والتنمية، العدد 2 آذار/نيسان 1990، ص 83-103.  
-Blanchard, O.J., "The Economics of Unemployment: Shocks, Institutions, and Interactions", NBER Working Paper NO.8120, February, 2001.

(13) د. زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 48.

(14) مانسفيلد، ادوين و بيهرفيش، ناريمان، علم الاقتصاد، مركز الكتاب الأردني، 1988، ص 287.

(15) د. ارنولد، دانييل، مصدر سابق، ص 54-62.

(16) المصدر السابق نفسه، ص 185.

(17) د. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر و د. مقلد، رمضان محمد احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 269-270.

(18) د. ارنولد، دانييل، مصدر سابق، ص 69-70.

(19) إن ظاهرة ارتفاع أسعار النفط في عام 2004 مردها زيادة الطلب وليس نقص الإمدادات كما كان الحال في أزمتي عام 1973 و عام 1979-1980، انظر:

- خدوري، وليد، ظاهرة أسعار النفط العالية في عام 2004، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 310، ديسمبر / 2004، ص 42-50.

(20) اكد سامويلسن عام 1983 إن الركود هو منظم فعلاً من قبل الحكومات وان التضخم يشكل خطراً أكبر من الركود، للمزيد ينظر:

- د. ارنولد، دانييل، مصدر سابق، ص 76.

(21) عموماً تعاني دول منطقة اليورو من معدلات مرتفعة من البطالة قياساً بالدول المتقدمة الأخرى، للمزيد ينظر:

- الونداوي، نشأت مجيد حسن، وحدة النقد الأوروبية وإمكانية الاستفادة منها في تأسيس نظام نقدي عربي موحد، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2004، ص 130.

(22) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1995.

5- إن الخلل الذي يحدث في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي يؤدي إلى ظهور التضخم باستمرار.

6- كانت مشكلة التضخم الركودي اقل وطأة في فرنسا مقارنة مع إيطاليا والمملكة المتحدة إذ وصل أعلى معدل له 20.8% عام 1981 فيما كان 28.5% في عام 1975 و 28.7% عام 1980 في كل من المملكة المتحدة وإيطاليا على التوالي.

### المصادر والهوامش

(1) د. زكي، رمزي، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة"، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات اجتماع عقد في الكويت، 16-18 مارس 1985، ص 12-62.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 12-16.

(3) عبد المسيح، صلاح الدين، التضخم الركودي في المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال الفترة 1970-1990، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، آذار 1993، ص 45-52.

(4) د. ارنولد، دانييل، تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم، ترجمة: د. عبد الأمير شمس الدين، ط 1، بيروت، 1992، ص 24.

(5) د. زكي، رمزي، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة.....، مصدر سابق، ص 26-30.

(6) سامويلسون، بول، نورد هاوس، ويليام،

ماندل، مايكل، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، ط 15، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 649.

(7) د. الدباغ، أسامة بشير، د. الجومرد، ائيل عبد الجبار، المقدمة في الاقتصاد الكلي، ط 1، دار المناهج، الاردن، 2003، ص 361-362.

(8) عبد المسيح، صلاح الدين، مصدر سابق، ص 98.

(9) د. زكي، رمزي، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة.....، مصدر سابق، ص 32-36.

(10) Robertrt ,B,Ekelund, Jr: Robert F.Hert, A history of Economic Theory and Method , Second Edition, 1981, pp423-424.

